مالي فتاكوته فمنع من ماله وحيل بينه وبينه وقال المصلم نكلب
بقربتي وافقه صاحب المطالع ابو عبد الله بن عبد الرؤوف وابو محمد عبد
الله بن الشقراق وابو محمد عبد الله بن دحون وغيرهم انه يلزمه اداء
دينه وان حيل بينه وبين ماله الذي ذكر، وافقه الغلبي ابو المكرم عبد
الرحمان بن يشيش انه يلزمه اداء دينه الا ان ماله الذي بتاكوته قال وهو
جواب هذا على الدفعات. الذكور بن مروان وهو الذي يجمعوا اليه وتركت
جوابهم الاول واحتجوا بجواب اشهب وابن نافع عن مالك في الرجل
يتزين في عطائه فيحبس عطاؤه وله مال فيه وفاء بماله عليه ان ذلك
القضية قبل الذي ابو حفص ذلك من ماله قال كما ترى ذلك وذكر النازلة
ما جرى عبد الله بن عتاب فقال ليست اذكر ما فيها من عنونا ويشبه ان
يكون ذلك قال ابن القاسم فيمن اضاع صداقه ثم قام فقال له مصيبة غلبت
على ان فيه الشفعة ولم يبتني ذلك غلب الدنانير ان ما عنت على ما
في كتاب حلف الرواحل والرواية من المدونة قال وليست مسئلة الدعا
من ذلك لان العطاء كان مامونا كما يجاب قوله في الغلب واذكر وعن
قوله رجع المصلب بغرم ما يقبض من الثمن ك واختلف هل يتقاصان
في القيمة بالاكثر منه او على الكيل واتى خلاف بن محرز وعبد الحق وغيرهما
وكلام بن محرز ذفلت ما فيه هنا في اعلاه في الصبح هنا منه ش صحة
السلم في القناديل والقواديس عن قوله واذا وفي المدونة ك
اما اذا تناول ذلك للتقليب باذن البايع فسوطت وبين فلا ضمان
عليه في قول ابن القاسم واشهب وهو المشهور من المذهب وابن الماجشون
يرى انه ضامن لما تسعى من ذلك الا ان يكون بينة على امر غالب او ضياع من غير

ريح

ريح غلبة او دابة بصحته وما اشبه ذلك واختلف اذا قتاوا ذلك
وصاحبه حاضر دون ان يستدفه فقال ابن القاسم هو ضامن وقال
اصبغ لا ضمان عليه وهو ظاهر رواية عزاز القاسم واما ما يتناول بغير
اذنه وما علمه فضمن من يده وقال الغلبي انه ضامن وكذلك اختلف
فيه انه ضامن لما تسلف عليه ذلك الشيء من يده وليس اذن ذلك
في الى توان المحتوى من جوامع العيوب و عن قوله رد بما وجب فيه
من ثقب او صوع ك قال بعضهم انما ذلك اذا رضي المشتري بالعيب
والا فيخير فيه على ما في قبته فيه والاستغلال. و عن قوله في. اذا البايع
كان قد تاجر على البايع ك يدفع له الثمن ليس من عين النقد ليس ذلك
في صماع بن القاسم وابن الحبيب في رسم بع بزرسنة ك رأيت في بعض الكتب
عن ابي محمد الطليطلي و في نسبة على الحوض المرتب والعسل والزيت
وما اشبه ذلك بعض والمال الاصلعة ويعقوبها على التجار ثم يتوفى
حمار ذلك على عنفه فتضع ك له منها فلة في بعض الثمن فتكسى
على من تزوع ذلك قال الاشياخ على ان المال على البايع والمصيبة في
ذلك من المبتاع و عن قوله ويمضي ما اشتراه الصغار الى حيث احب ك
بيع او بعضهما وبيع بغيمة الحب وكذلك الحكم اذا باع بيعا فاسدا هو
ايضا مخير بين الوجهين ان يجيز البايع انه لم يبع فسخ بيعا فاسدا جميعا
على ان البايع لم يبع في الحكم في شيء مما تلفه في رسم نذر رسمة من سماع
ابن القاسم من كتاب العتق ش صحة السلم في الدر. ك سبيل
انه رشوع عن البراء. اما التي يخرج السلطان المحتوى بالاطلاع الى المحصون هل يصح
لهم بيعها قبل قبضها او هل هي كصكوك الجار الذي ذكر في الرهون تباع جزافا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)